عن الدعوة الى استئناف مؤتمر جنيف. وبعد حوالى عامين، تقريباً، من توقيع اتفاقية سيناء الثانية، افلحت الجهود السوفياتية في اصدار البيان السوفياتي ـ الاميركي المشترك، الشهير، الذي وقّع في اعقاب اجتماع عقد في نيويورك، في ١/١٠/١٩٧٧، بين وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، غروميكو، ووزير خارجية الولايات المتحدة، سايروس فانس. وجاء في البيان «ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعتقدان بأن الطريق الوحيد، المؤثر والصحيح، للتوصل الى حل سياسي لكل جوانب مشكلة الشرق الاوسط هو المفاوضات في اطار مؤتمر جنيف للسلام، والذي اجتمع، خصيصى، من اجل هذه الاهداف، بمشاركة من جميع ممثلي كل اطراف النزاع». واكد البيان ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، بحكم كونهما رئيسي مؤتمر جنيف، يؤكدان عزمهما، من خلال الجهود المشتركة واتصالاتهما مع الاطراف المعنية، على تسهيل استئناف اعمال مؤتمر جنيف، وفي وقت لا يتجاوز كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧٧. ان رئيسي المؤتمر يوضحان انه ما زالت هناك عدة مشكلات ذات طبيعة اجرائية وتنظيمية يتعيّن الاتفاق عليها من جانب المشتركين في المؤتمر». كما وضع البيان تصوراً مشتركاً للتسوية في الشرق الاوسط، فدعا الى تسوية دائمة، وعادلة، في المنطقة، و«حل المشكلة الفلسطينية، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» و «انهاء حالة الحرب، وانشاء علاقات طبيعية، على اساس من الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة ووحدة الاراضي والاستقلال السياسي»[٢٠]. وقد كان هذا اول بيان رسمي سوفياتي ـ اميركي مشترك يتضمن، بصورة صريحة، نصاً عن ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

لكن قبل أن يحل شهر كانون الاول ( ديسمبر )، وهو التاريخ الذي ينبغي ان يعقد فيه المؤتمر الدولي، كان السيف قد سبق. فرياح التسوية الجارية كانت اقوى من ان يغير البيان مسارها؛ اذ لم يمض على البيان شهران حتى حصلت زيارة أنور السادات لاسرائيل، فقلبت الاوضاع رأساً على عقب. فقد نسفت الزيارة مضمون البيان، ودقّت المسمار الاخير في نعش المؤتمر الدولي؛ ذلك ان الولايات المتحدة ادارت ظهرها للبيان، حيث كان السادات بدأ يعبّد بيديه الطريق التي ستأخذه الى كامب ديفيد (ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٨)، ومعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية (٢٦/٣/١٩٧٩).

في ضوء ما تقدم، كان الموقف السوفياتي من المؤتمر الدولي يشكّل امتداداً منطقياً لموقفه من الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وبالدرجة التي تأثر بها هذا الصراع بالمتغيرات الدولية، والاقليمية، والمحلية، كان الموقف السوفياتي يتأثر، من حيث الشكل والمضمون، بالنسبة الى المؤتمر الدولي. لقد كان هذا الامر بالغ الوضوح عندما فرضت الاوضاع الدولية، والاقليمية، والمحلية، في اعقاب قرار التقسيم، تراجعاً على مسألة اقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ اذ توقف الاتحاد السوفياتي، بدوره، عن ذكر هذا المطلب، حتى تغيّرت الاوضاع المحلية، والاقليمية، واعادت طرحه من جديد. الشيء عينه يمكن ان يقال عن المتغيّرات التي طرأت على مضمون السياسة السوفياتية على اساس نتائج هزيمة ١٩٦٧، التي احدثت تأثيراً في علاقات القوى بالمنطقة، حيث اضحى شعار «ازالة آثار العدوان» حجر الزاوية في الموقف السوفياتي الداعي الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في اعقاب حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧، والالتزام بقرارات مجلس الامن الدولي، وتوفير السلام والامن لكل دول المنطقة، بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة، التي اكّد الاتحاد السوفياتي ضرورة قيامها، باعتبارها ركناً اساسياً من اركان التسوية العادلة، والدائمة، في المنطقة، حيث شكّل هذا الموقف احياء للموقف السوفياتي من قرار التقسيم. هذا المضمون المحدّد للتسوية الدائمة، والشاملة، لا سبيل الى اتمامه الاّ بعقد المؤتمر الدولي على نحو مغاير لمؤتمر جنيف الذي تحوّل الى جسر